ITUGSR
شرم الشيخ 2023

المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات

الحوافز التنظيمية والاقتصادية من أجل مستقبل رقمي مستدام وشامل

سيعتمد مستقبل التحول الرقمي المستدام والشامل على الحوافز التنظيمية والاقتصادية الصحيحة التي تشجع الابتكار وتتيح فرصاً متكافئة لجميع أصحاب المصلحة، وسيعزز الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي، ما يسهم في تحقيق مستقبل رقمي أفضل للجميع.

الدكتور كوسماس لوكيسون زافازافا
مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)
بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية ذات أهمية متزايدة في مجتمع اليوم. ويمكن أن يشكل الافتقار إلى التوصيلية والنفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية وتبنيها عائقاً كبيراً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعل الحوافز التنظيمية والاقتصادية ضرورية لتحفيز نشر البنية التحتية المستدامة وحلولها المبتكرة واستعمالها بتكلفة ميسورة.

المهندس حسام الجمل
الرئيس التنفيذي ورئيس الندوة العالمية
لمنظمي الاتصالات لعام 2023

رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات
(NTRA)، جمهورية مصر العربية

المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات

الحوافز التنظيمية والاقتصادية من أجل مستقبل رقمي مستدام وشامل

نحن، المنظمين المشاركين في الندوة العالمية الثانية والعشرين لمنظمي الاتصالات، ندرك أهمية تحديد الحوافز التنظيمية والاقتصادية لتحفيز نشر البنية التحتية الرقمية في كل مكان، خاصة في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات والمناطق شحيحة الخدمات. ونشجع واضعي السياسات والمنظمين على إدخال التكنولوجيات الرقمية الناشئة وتعزيز نماذج الأعمال المبتكرة، والعمل على التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية وتسريع التحول الرقمي المستدام.

لقد ساهمنا جميعاً في إعداد هذه المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات التنظيمية وقمنا بتحديدها وإقرارها لمواصلة السعي إلى بناء مستقبل رقمي شامل ومستدام. وتذكيراً بسلسلة المبادئ التوجيهية الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات منذ عام 2003 بشأن أفضل الممارسات التي تتجلّى فيها المبادئ التنظيمية الراسخة لتهيئة بيئة تمكينية تنافسية آمنة وشاملة، ينصب تركيزنا هنا على النُهُج والأدوات الجديدة والمبتكرة والرائدة القائمة على الأدلة لدعم مستقبل رقمي هادف ومستدام للجميع في كل مكان.

الحوافز الرامية إلى تحقيق التوصيلية الهادفة

نجحت التكنولوجيات الرقمية في توصيل الأشخاص والشركات عبر مختلف البلدان، ما أدى إلى إتاحة فرص جديدة ودفع عجلة النمو الشامل والمستدام. ومع ذلك، لا تزال الفجوة الرقمية تمثل تحدياً كبيراً، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات والمناطق شحيحة الخدمات في كل مكان.

- **النفاذ إلى السوق:** يشجَّع واضعو السياسات والمنظمون على ضمان وجود بيئة تنافسية على جميع مستويات النظام الإيكولوجي الرقمي من خلال توفير حوافز للمشغلين القائمين والوافدين الجدد والشركات الناشئة التي تجلب حلولاً وتكنولوجيات جديدة إلى السوق لتحقيق أهداف التوصيلية على الصعيد الوطني. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء مساحات آمنة للتجريب والابتكار مثل منصات التجارب ومنصات الاختبار.
- **النفاذ الشامل والخدمة الشاملة:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين النظر في تقديم حوافز لنشر الشبكات في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات والمناطق شحيحة الخدمات، ويمكن أن تشمل هذه الحوافز الإعانات والمنح والقروض منخفضة الفائدة وضمانات القروض وخفض الرسوم التنظيمية ومنح إعفاءات من الرسوم (مثل الإعفاءات الجمركية على رسوم الاستيراد) أو منح تنزيلات ضريبية للمستثمرين أو إعفاءات ضريبية للأطراف الفاعلة في السوق بعد بلوغ عتبات استثمارية معينة في هذه المناطق.
- **تمويل الخدمة الشاملة:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين استخدام آليات تمويل الخدمة الشاملة لتلبية احتياجات المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات والسكان الذين يعيشون في أوضاع هشة.
- **تحقيق التوازن بين السياسات الضريبية:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين النظر في توسيع قاعدة المساهمين مع أخذ خصائص السوق والتطورات الجديدة بعين الاعتبار.
- **الحلول التنظيمية المبتكرة لتوصيلية الميل الأخير:** يشجَّع واضعو السياسات والمنظمون على النظر في تيسير حلول الميل الأخير لتوصيل غير الموصولين من خلال وسائل مثل الشبكات البلدية والشبكات المجتمعية والشبكات المتشابكة

والمؤسسات الاجتماعية، وكذلك تقاسم الطيف والبنية التحتية والاستثمار المشترك لتوسيع نطاق الشبكات والخدمات ليشمل المناطق المحرومة من الخدمات والمناطق شحيحة الخدمات.

- **البحث والتطوير (R&D):** يجوز لواضعي السياسات والمنظمين النظر في تقديم حوافز مالية أو ضريبية لدعم البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الرقمية الناشئة والابتكار التكنولوجي المفتوح ونماذج الأعمال المبتكرة، وفقاً لأولويات السكان.
- **الإصلاحات في مجال الطيف:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين النظر في اتخاذ خطوات لتوفير الطيف الكافي لدعم النشر السريع لخدمات الجيل التالي والابتكار والاستثمار في البنية التحتية الأرضية والساتلية والخدمات القائمة على الطيف. ويمكن أن يكون استخدام الطيف غير المرخص وإعادة تنظيم الطيف وإعادة توزيعه جزءاً من الأدوات التنظيمية المستخدمة لتيسير النشر في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات والمناطق شحيحة الخدمات.
- **التحول الرقمي المراعي للبيئة:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين النظر في الحوافز المالية والتنظيمية المراعية للبيئة مثل التخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية للشركات التي تتبنى ممارسات تجارية مستدامة، مثل استخدام مصادر الطاقة المتجددة في تشغيل الشبكات ونشرها.

الحوافز الرامية إلى دعم النفاذ والتبني والاستعمال

يشجَّع واضعو السياسات والمنظمون على تنفيذ الحوافز التنظيمية والمالية الرامية إلى دعم النفاذ إلى التوصيلية الهادفة وتبنيها واستخدامها لجلب فوائدها للجميع في كل مكان.

- **التدخلات على جانب الطلب:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين إجراء تدخلات على جانب الطلب في إطار سياسات الخدمة الشاملة أو آليات أخرى (الشراكات بين الأطراف الفاعلة العامة والخاصة وغير الحكومية) لتشجيع الإلمام بالمعارف والمهارات الرقمية المتقدمة وتعزيز تطوير وتبني المحتوى المحلي ذي الصلة والحلول المحلية ذات الصلة لتحسين سبل العيش وفرص الأعمال على الصعيد المحلي.
- **المهارات الرقمية والبرامج التعليمية:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين الاضطلاع بدور هام في تسهيل تقديم مجموعة واسعة من برامج المهارات الرقمية في المدارس، خاصة لجيل الشباب، وتقديم دورات تدريبية لكبار السن تشمل المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات والمناطق شحيحة الخدمات والسكان الذين يعيشون في أوضاع هشة من أجل الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي.
- **خفض الحواجز التي تحول دون الحصول على الأجهزة والمعدات الرقمية:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين النظر في اتخاذ تدابير لتشجيع وتيسير خفض تكلفة تصنيع وشراء واستيراد المعدات والأجهزة لتحقيق أهداف الخدمة الشاملة، ولا سيما المعدات مفتوحة المصدر والتكنولوجيات المراعية للبيئة.
- **الحوافز الرامية إلى تبني الخدمات والأجهزة الرقمية:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين النظر في اعتماد حوافز لتوفير خدمات وأجهزة رقمية ميسورة التكلفة وتقديمها بأسعار خاصة للمجتمعات المحلية والسكان ذوي الدخل المنخفض.

المبادئ السياساتية والتنظيمية الرقمية الشاملة لعدة قطاعات

يؤدي كل من واضعي السياسات والمنظمين، رغم استقلاليتهم، أدواراً رئيسية ومتكاملة من خلال التعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتحديد التغييرات والعوامل الرافعة اللازمة للنهوض بالاستعداد للتحول الرقمي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

- **التنسيق التنظيمي في البيئة الرقمية:** يكتسي اتساق القواعد وتعزيزها المتبادل والتنسيق الاستباقي بين النظم التنظيمية المتجاورة أهمية أساسية لتهيئة بيئة سياساتية وتنظيمية رقمية مرنة ومتسقة وتمكينية. ويمكن لواضعي السياسات والمنظمين تعزيز أطر التعاون القانونية والمؤسسية التي تحدد العمليات والآليات والأدوات التي ينبغي استخدامها في سائر القطاعات والهيئات الحكومية.
- **دورات صنع القرار الشاملة:** ينبغي لواضعي السياسات والمنظمين تعزيز الحوار المنتظم بين السلطات الحكومية والقطاعات ومجموعات أصحاب المصلحة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة في التطورات الرئيسية في الأسواق الرقمية مع تحديد المجالات المثيرة للقلق وتحديد البدائل السياساتية المستهدفة، مثلاً من خلال المشاورات العامة أو منتديات أصحاب المصلحة أو شبكات ومنصات التعاون، لضمان تمكين جميع الأشخاص من النفاذ والاستفادة من التحول الرقمي.
- **البيانات والمعايير المرجعية:** يحتاج المنظمون إلى الموارد والقدرات اللازمة لجمع البيانات ذات الصلة لدعم قراراتهم بطريقة مفتوحة وشفافة ووضع المقاييس والمعايير المرجعية لقياس الامتثال التنظيمي والتقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد التوصيلية وأهداف السياسة العامة. وتساعد هذه الأدلة المجمعة على تنوير التدخلات التنظيمية واستهدافها بشكل أنسب، ومن ثم تعزيز فعالية التنظيم.
- **قدرات البحث والاستشراف:** يحتاج المنظمون بشكل متزايد إلى قدرات وموارد بحثية داخلية لاستكشاف وتوقع اتجاهات السوق والتحديات التنظيمية وتأثير التكنولوجيات الجديدة على الأسواق والمستهلكين. ويكتسي البحث والاستشراف الاستراتيجيان أهمية في تنوير المناقشات والقرارات التنظيمية في الوقت المناسب وبطريقة منهجية، ما يمكّن من اتخاذ إجراءات تنظيمية استباقية ومتناسبة ومحددة الهدف.
- **التوافق مع المعايير الدولية:** يمكن لواضعي السياسات والمنظمين مواءمة سياساتهم ولوائحهم ومعاييرهم الوطنية مع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة للقيام، حسب الاقتضاء وقدر الإمكان، بتنسيق النظم التنظيمية في المجالات الرئيسية التي تمكن من تحقيق التحول الرقمي لتمكين الاستجابة المنسقة للقضايا العابرة للحدود.
- **التعاون والتمثيل على الصعيدين الإقليمي والدولي:** ينبغي أن يواصل المنظمون العمل معاً للاستفادة من شبكات الرابطات التنظيمية على الصعيدين الإقليمي والدولي لتسريع التحول الرقمي من أجل مستقبل رقمي مستدام من خلال سبل تشمل، حسب الاقتضاء، وضع نُهج مشتركة إزاء السياسة العامة والتنظيم الرقميين التعاونيين عبر القطاعات الاقتصادية وعبر الحدود.